



تسخت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٣ / ٣ / ٢٠١٠ برئاسة القاضي السيد منحت المصمود وعضوية كل من السادة القضاة فزروق محمد التماسي و جعفر ناصر حسين و أكرم طه محمد و أكرم أحمد ياسان و محمد صائب التفتيشي و عبود صالح التميمي و ميثاقيل شمشون قس كورعيس و حسين أبو أنسن المأوليين بالقضاء باسم الشعب وأصرت قرارها الآتي :

التميز / باسم محسن سلمان جبر .
التميز عليه / وزير الزراعة / إضافة لوظيفته - وكرهه الموظف الحقوقي
عنان سعدي ابراهيم .

الإدعاء /

دعي المدعي أمام محكمة القضاء الإداري بأنه يطلب إلغاء امر المدعي عليه / إضافة لوظيفته المرقم ١١١١٤ في ٢٠٠٨/٦/١ (قيما يخصه) والذي يقضي بهامشه المطالبة باسترجاع العقار الزراعي المرقم ٢٠/٣٧ مقاطعة ٧ لجدول التابعة لناحية السنية محافظة الديوانية والذي يمتلكه المدعي متقاً صرفاً نتيجة تفرغه للعمل الزراعي مدة أكثر من (٥) سنوات بإجازة بدون راتب عسى وفق قرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم (٧٣٢) لسنة ١٩٨٠ . ودعي المدعي أيضاً ان دئته غير مشغولة كونه قد باع العقار ، واضاف لطلباته ازام المدعي عليه إضافة لوظيفته بالاحتفاظ له بكل حق مقرر قسي تقسئون (نون ان يحدد هذه الحقوق) وبعد اجراء المرافعة الحضورية العلنية والاطلاع على المستندات قررت المحكمة بقرارها المرقم ٢٠٠٩/١٧٤ والمؤرخ في ٢٠٠٩/١٢/٣١ الحكم ببرد دعوى المدعي وتحصيله المصاريف والتعاب المحاماة للأسباب التي وردت



بالقرار وعدم قناعة المدعي بالقرار المذكور فقد باهر الى الطعن فيه تمييزاً اسلم
المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٠/١/٢٧ ولتأنيب الهيئة بالالتاحة .

القرار:

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعن التمييزي واقع
ضمن المدة القانونية قرر قبوله شكلاً وادى عطف النظر على القرار المميز وجد
انه غير صحيح ذلك ان المدعي قد طلب في استدعاء الدعوى الغاء القرار المرقم
١١١١٤ في ٢٠٠٨/٦/١ الصادر عن دائرة المدعي عليه اضافة لوظيفته دون ان
يحدد بالدقة مايريد الغاءه من القرار والذي اطلعت عليه المحكمة ولاحظ منه
وجود فقرتين فيه الاولى تتعلق بحذف الاسماء المدرجة في الاوامر الوزارية
المؤشرة لزام كل منهم والمتضمنة اعلاناتهم لوظائفهم كمستثمرين سياسيين كونهم
مفترحين للعمل الزراعي والثانية استرداد كافة الرواتب المدفوعة لهم . ولاحظ
وجود هامش يتضمن مايلي (بماكان المفترحين الزراعيين المذكورين تغاً العودة
الى وظائفهم بعد تشارلهم عن الاراضي المتعاقدين عليها تنازلاً مطلقاً الى الدولة) ،
هذا من جانب ومن جانب اخر للاحظ من التنازل الذي قدمه المدعي وفي الفقرة
(١١) تحديداً طلبه الغاء الامر المرقم ١١١١٤ في ٢٠٠٨/٦/١ فيما يخص
المدعي من تاريخ صدوره وصرف استحقاقه من الرواتب والمخصصات والفروق
الرواتب واعتباره غير منقطع عن الدوام ، ولاحظ ايضاً ان محكمة القضاء
الاجري وفي مرافعة يوم ٢٠٠٩/٨/٢٦ طلبت من المدعي توضيح دعواه فلجاب
(ان المدعي عليه طالبني باعادة الارض بموجب الامر الوزاري المرقم ١١١١٤
والمطلب الغاء الامر الوزاري) . من كل ما تقدم فان هذه المحكمة تجد ان
الغموض مازال يكتنف الدعوى فالمدعي لم يحدد طلباته بالدقة وكان على محكمة

